

الميليشيات: ورطة العرب التي صنعوها بأنفسهم

الحبيب الأسود
كاتب تونسي



سيكون على العرب دفع ثمن أكبر للميليشيات الخاطئة عندما اندفعت بعض الأنظمة لدعم ميليشيات منفصلة في صراعها مع هذا النظام أو ذاك. كل الوقائع أثبتت أن أي نظام ومهما كان الخلاف معه حاداً، فإن التفاهم معه يبقى أيسر من التعامل مع ميليشيات تحكمها نزوات أمراء الحرب، وتغتر بثوبها في كل حين وفق المصالح التي تتحقق لها.

جرب العرب التعامل مع الميليشيات في العراق وسوريا واليمن وليبيا ولبنان، ليكتشفوا لاحقاً أن تلك الجماعات المسلحة إذا دخلت قرية أفستتها، وإذا تحركت في بلد مدرته، وإذا تبنت عقيدة أهليتها، فهي لا تخضع للقانون وليست لها مرجعية سلوك، ولا تعترف بالانضباط ولا بالمهنية، وفي حالات كثيرة تتنازل من بعضها، لتتحول الميليشيا الواحدة إلى ميليشيات متعددة، وقد تتصارع في ما بينها لتزيد من حجم الخراب الذي تضمن به البقاء، فهي لا تضمن استمراريته إلا في ظل ديمومة الأزمات.

صنع العرب الميليشيات في سياقات عدة وتورطوا فيها، وليس لهم اليوم إلا أن يتحملوا المسؤولية كاملة بدعم القوى الوطنية الفعلية على مواجهة تلك الجماعات المسلحة الخارجة عن القانون والمنتجة للإرهاب والمتآمرة على الأمن والاستقرار في المنطقة

قد يكون العرب أدركوا ذلك خلال الحرب الأهلية اللبنانية التي اندلعت تحت غطاء طائفي في العام 1975، ولا تزال آثارها تشكل المشهد السياسي إلى اليوم، بعد أن تحول عدد من أمراء الحرب إلى فاعلين سياسيين بارزين، وخلال حرب أفغانستان ضد الوجود السوفيياتي التي انطلقت أواسط الثمانينات، ورفعت فيها الميليشيات الوية الجهاد باسم الإسلام ضد عدو تصفه بالملحد الشيوعي، واندخلت البلد في دوامة صراع لا يزال قائماً، وحدث الأمر ذاته في الصومال في منتصف الثمانينات، عندما تورط بعض العرب في دعم التمرد ضد نظام محمد سياد بري بعد تفكيره، والذي ورغم سقوطه في العام 1991، إلا أن نتائج تلك الأحداث لا تزال تلقي بظلالها إلى اليوم. وليس خافياً أن هناك من العرب من مد يد الدعم لجماعة الحوثي في اليمن في إطار الصراع سواء مع نظام الرئيس الراحل علي عبدالله صالح أو مع المملكة العربية السعودية، ما جعل تلك الجماعة تتحول إلى ميليشيا مسلحة قادت عمليات تمرد ضد السلطات المركزية في صنعاء منذ العام 2004، واحتلت العاصمة في سبتمبر 2014، ولا تزال إلى اليوم تواصل تمرداتها على الشرعية والقانون.

كما كان لبعض العرب دور مهم في تدمير العراق وخاصة بعد غزو 2003، وظهر من بينهم من قدم دعمه للميليشيات، التي سعت لملاءم الفراغ بعد تنفيذ مطلب بعض الأنظمة العربية بحل المؤسسات الأمنية والعسكرية واجتثاث البعث، اعتقاداً بأن ذلك سيساهم في القضاء على العقيدة الفكرية والسياسية للنظام السابق، لكن ما حدث لاحقاً أن العراق تحول إلى مسرح لميليشيات إرهابية وإنجازية وأغلبها مرتبط باجندات إيرانية معادية للعرب والعروبة، وضارب عرض الحائط بمفهوم الدولة ووحدة المجتمع ومطالب الشعب.

وفي العام 2011 تورط العرب في الاندفاع وراء شعارات ما سمي بالربيع العربي، وساندوا بالمال والسلاح والإعلام الموجّه الجماعات المسلحة في ليبيا بهدف الإطاحة بنظام معمر القذافي، وكانت النتيجة أن خرج مارد الإرهاب الميليشياوي من قمعه، وسيطر على الدولة ومقراتها، ولا يزال إلى اليوم يتحكم في عاصمتها طرابلس، جالبا لها الغازي التركي بهدف التصدي للجيش الوطني النظامي المستند إلى إرادة الشعب، وحدث نفس الشيء في سوريا، عندما وجدت الميليشيات المسلحة حاضنة سياسية وإعلامية عربية في سياق حربيها ضد النظام، وكانت النتيجة أن وجدت إيران فرصة للتدخل المباشر، وروسيا مجالاً لخدمة مشروعها الحيوي، ويات جزء من الجماعات المسلحة بنفذ أوامر رجب طيب أردوغان في الداخل والخارج، بما في ذلك دعم ميليشيات ليبيا.

لو نظرنا إلى كل هذه الأحداث وغيرها لوجدنا رابطاً يجمع بينها، وهو أنها تتغلق من مشاريع غير عربية، فهي إما مشاريع أميركية وغربية بالأساس محاصرة نفوذ القوى المعادية وضرب الأنظمة المناوئة لمصالحها، وإما إيرانية وإما تركية تهدف إلى التوسع على حساب العرب، غير أن جميعها يتدفق بغطاء الدين ويرفع شعارات التكفير في وجه الطرف المستهدف، ويجد من يدعو له في المساجد، ومن يجمع له التبرعات الجزية، ويوفر له التمويلات، ويقدمه على أنه يدافع عن الدين والوطن والحرية.

لدينا اليوم في المنطقة العربية طفرة ميليشياوية ستواصل عبثها بأمن دولها ومجتمعاتها، وستجد دائماً من يدافع لها أو يدافع عنها، أو من يعتبرها قوى تقدمية ومقاومة ومناضلة في سبيل أوطانها وشعوبها، لكن الأبرز من ذلك أنها تجد من الأنظمة العربية من يحاول استعمالها لضرب أو إزعاج أنظمة أخرى، بينما العقل يقول إن نظاماً معادياً أفضل من دول ميليشيا صديقة أو تابعة، فالأنظمة مهما كانت تعنتها يمكن إخضاعها للقانون الدولي، بينما الميليشيات لا تخضع إلا لأمرجتها وأمزجة القائمين عليها، ولمصالحها ومصالح من يدافع أكثر.

لقد صنع العرب الميليشيات في سياقات عدة وتورطوا فيها، وليس لهم اليوم إلا أن يتحملوا المسؤولية كاملة بدعم القوى الوطنية الفعلية على مواجهة تلك الجماعات المسلحة الخارجة عن القانون والمنتجة للإرهاب والمتآمرة على الأمن والاستقرار في المنطقة.



حزب الله وحربه الوجودية

علي الأمين
كاتب لبناني

لا يعيش "حزب الله" أفضل أيامه، حيث يخوض حروباً سياسية وأمنية في الداخل وعسكرية و"تأديبية" في الخارج، يربح جولات ويخسر معارك، ولا يفوز بأي حرب منها. بيد أن "حروب الاستنزاف" التي يخوضها، "وجودية"، يتخبط فيها من أجل البقاء. شكلت عملية الانتقال من السيطرة الأمنية والعسكرية على السلطة، إلى السيطرة على نظام الدولة ومؤسساتها، التحدي الأبرز الذي يحاول "حزب الله" مواجهته مع وصول الرئيس ميشال عون إلى سدة الرئاسة في العام 2016، وكانت هذه المهمة التي يمكن وصفها بالسعي إلى التحكم بـ"الدولة العميقة" في لبنان، ليست من المهمات أو الوظائف التي اعتادها "حزب الله" منذ تأسيسه، أي الحرفة الأمنية والوظائف العسكرية التي طالما كانت سبيله إلى تحقيق السيطرة والنفوذ على المؤسسات والمجتمع، لكن من دون أن يعير الدولة اهتماماً، إلا بما يقتضيه الاهتمام بتربسوخ دولته التي قامت على نقض الدولة، وتأسست على نموذج "المجتمع النقض" انطلاقاً من نظرة أيدولوجية تعتبر أن "حزب الله" ودولته هما تاسيس واستكمال لدولة الإمام المهدي التي قامت في إيران، وأزهرت في لبنان وسواه من دول "حضبة" بنعم النفوذ الإيراني.

الانتقال إلى مرحلة استكمال السيطرة على مفاصل الدولة، هو ما يجعل "حزب الله" اليوم أمام أزمة حقيقية تتعلق بمآلات وجوده، فهو إزاء عجز عن الاستمرار في الاعتماد على القوة الأمنية والعسكرية وحدها من جهة، وعاجز عن الاندراج في نظام الدولة التي تفرض عليه بطبيعتها التخلي عن دولته أو في الحد الأدنى التسليم بمرجعيتها في تنظيم شؤون المجتمع والحياة السياسية والاقتصادية وفي العلاقات بين الدول من جهة أخرى.

ساهم انكفاء المشروع الإيراني أو اهترازه وتصدعه، في فرض هذا التحدي على "حزب الله"، بل أدى تصدع الدولة اللبنانية سياسياً واقتصادياً ومالياً، إلى إرباك الحزب الذي وجد نفسه بعد تطويع القوى السياسية أو معطلها، أمام معضلة جديدة تتمثل في كيفية التعامل مع الانهيارات التي تحيط به في الاقتصاد وفي النقد، وعلى مستوى خطر الانهيار الاجتماعي. كل ذلك لم يدفعه إلى إعادة النظر في أصل المشكلة المتمثلة في دوره المحلي والإقليمي، الذي دفع لبنان ثمنه عربياً ودولياً، بل استمر في عملية قضم المؤسسات الرسمية، وإنهاء الحياة السياسية لصالح ترسيخ سلطته المطلقة، ولكن بطموح عقد تسوية مع الأميركيين تعطي شرعية لدوره، في مقابل إقرار حزب الله بدور واشنطن في لبنان، وهذا ما قاله الأمين العام

للحزب، حسن نصرالله، علناً في خطابه إثر الإفراج عن العميل عامر الفاخوري قبل ثلاثة أسابيع، إذ أكد أن "لواشنطن نفوذ قديم في المؤسسات اللبنانية، وهذا النفوذ كان قائماً في زمن الوجود السوري، ولا يزال...". وهو في هذا الخطاب لم يدع إلى مواجهة هذا النفوذ، بل المبح إلى إمكانية أن تستعاد تجربة التعاون التي كانت قائمة مع سوريا، لكن هذه المرة مع إيران في لبنان.

في ظل أزمة انتشار فايروس كورونا التي تشغل العالم ومنه لبنان، بدأ حزب الله في وضع أكثر حرجاً، ذلك أن فايروس كورونا جاء ليضيف أعباء جديدة يصعب مقاربتها عسكرياً وأمنياً، بل تتطلب منه مقاربة مختلفة، تعتمد على قدرة دولته على مواجهة هذه الجائحة، لكنه رغم ذلك بدأ شديد التكتف حيال تداعيات هذه الجائحة، التي كان من أول المهتمين باستخدامها من إيران عبر سرب الطائرات الإيرانية التي قدمت إلى لبنان حاملة الآلاف من اللبنانيين، من بينهم أعداد لا يستهان بها من محازبيه ومن بعض الإيرانيين، وجرى ذلك في ظل تكتف مريب، فيما عمد إلى نقل المصابين بفايروس كورونا إلى أماكن سرية.

وفي حين أعلنت الحكومة السورية عزل منطقة السيدة زينب ومنطقة جرمانا قرب دمشق، بسبب تفشي الكورونا، نقل "حزب الله" أعداداً من المصابين إلى لبنان، من جنسيات لبنانية وإيرانية وعراقية، حيث تم وضعهم في مستشفيات ميدانية بعيداً عن أي إشراف رسمي، لاسيما من قبل وزارة الصحة التي يتولاهم الوزير حمد حسن الذي سماه حزب الله لهذه المسؤولية.

التحدي الأكبر أمام حزب الله هو القدرة على «الصمود والتصدية» في حربه الوجودية التي لن تنتهي على قاعدة «لا غالب ولا مغلوب»، في ظل التغييرات الجذرية التي فرضت نفسها على راعيته وعلى كل العالم

المالية لدى الحزب ولبنان على وجه العموم. بين الانكفاء المالي والإرباك السياسي الناتج عن التعامل مع أزمة لبنان المعيشية والاقتصادية والتقييد، يحاول "حزب الله" الموازنة بين منع الانهيار الكامل للدولة للمحافظة على حيط العلاقة مع واشنطن من جهة، وبين المحافظة على بنيتها الأمنية والعسكرية وتجدد دورها من جهة ثانية، فقد صدر موقف لافت عن النائب في البرلمان اللبناني عن الحزب، حسن فضل الله، قبل أيام، انتقد فيه ما سماه التدخل الأميركي لفرض تعيين اسم محدد نائباً لحاكم مصرف لبنان، وبمعزل عن صحة الاتهام أو عدم صحته، فإن هذا الاتهام الذي يصدر للمرة الأولى من قبل الحزب، ينطوي على تصعيد لفظي ضد الدور الأميركي في لبنان، لكن من دون أن يستدعي صداماً، باعتبار أنه كان مسبقاً بالاستجابة لضغوط أميركية على لبنان أدت لإطلاق عامر الفاخوري، وبمساعدة من نصرالله إلى الأميركيين بالاستعداد لإيجاد نفوذ الحزب بين طهران وواشنطن في لبنان.

علمنا أن النزاع الإيرانية في لبنان المتمثلة بالحزب انخرت خطوات على صعيد السيطرة على مؤسسات الدولة في عملية قضم مستمرة منذ سنوات، أدت إلى تعيين المواليين للنفوذ الإيراني في أكثر المواقع القيادية في الحكومة وفي الإدارة العامة وفي المواقع الأمنية وفي معظم المواقع العسكرية، والحديث عن التدخل الأميركي في بعض التعيينات من قبل "حزب الله"، يستلزم أيضاً تغطية على استحوذ حزب الله مباشرة على مفاصل الدولة، وكان آخرها إنهاء نفوذ الحزبية السياسية إلى حد كبير داخل الإدارة، التي شكلت استقالة سعد الحريري من رئاسة الحكومة، فصلاً نوعياً في هذه العملية التي أدار "حزب الله" عملية تنفيذها بخبث ودهاء.

تبقى مشكلة أضعاف الشرعية الدولية والأميركية على وجه التحديد لهذا النفوذ المتمد لإيران عبر "حزب الله"، وهو ما لا يبدو متاحاً رغم الرسائل الإيجابية التي يوجهها الحزب مباشرة أو بالواسطة، تجاه واشنطن، لكن الموقف الأميركي حتى اليوم، يبدو حاسماً لجهة رفضه لهذا النفوذ وعدم الاعتراف به، والإصرار على مواجهته بمزيد من التشديد في العقوبات والحصار على "حزب الله" وإيران.

ولكن التحدي الأكبر يبقى هو القدرة على "الصمود والتصدية" في حربه الوجودية التي لن تنتهي على قاعدة «لا غالب ولا مغلوب»، في ظل التغييرات الجذرية التي فرضت نفسها على راعيته، كما على كل العالم الذي يتلمس تحولاتاً درامياً على وجه الأرض وكل ما عليها.

